

Distr.: General  
22 August 2008  
Arabic  
Original: English



## مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

تتقدم البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة بتحياتها إليكم، وتتشرف بأن ترفق طيه رسالة موجهة إليكم من معالي الشيخ حمد بن جاسم بن حبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، بشأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف اللبنانية في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بالدوحة، كي يعمم بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

إلحاقاً برسالتنا رقم و خ/م خ/٦٧٠٧/٢٠٠٨ المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ والمرفق بها إعلان الاتفاق الذي أبرم برعاية جامعة الدول العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية الصادر في بيروت في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، والذي جاء نتيجة للجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة ومعي الأمين العام وعضوية وزراء خارجية كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجيبوتي، وسلطنة عمان، والمغرب، واليمن.

واستكمالاً لتلك الجهود، فقد انعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء هذا المؤتمر. وقد توصل المجتمعون في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى اتفاق الدوحة حول نتائج مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، تم التوقيع عليه من قبل كافة القيادات السياسية المشاركة في هذا المؤتمر. وينص هذا الاتفاق على انتخاب المرشح التوافقي العماد/ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وكذلك الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقانون الانتخابات النيابية، وإطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من إعلان الاتفاق الصادر في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨.

وإذ أرفق لكم نسخة من هذا الاتفاق، فإنني أتطلع إلى دعمكم ومساندكم له، وحث مختلف الأطراف اللبنانية والإقليمية والدولية المعنية على توفير كل الدعم والمساندة لما تم التوصل إليه في الدوحة، وآمل منكم إبلاغ مجلس الأمن بنص هذا الاتفاق ومرفقاته، واعتباره وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد بن حاسم بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

رئيس اللجنة الوزارية العربية

## اتفاق الدوحة حول نتائج مؤتمر الحوار الوطني اللبناني

برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

واستكمالاً لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية،

واستناداً إلى المبادرة العربية بشأن احتواء الأزمة اللبنانية،

وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ والذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان (مرفق)،

انعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨. بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني والذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم بمبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر، وتم الاتفاق على ما يلي:

أولاً - اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني للانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً - تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع على أساس ١٦ وزيراً للأغلبية - ١١ للمعارضة - ٣ للرئيس، وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً - اعتماد القضاء طبقاً لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاء مرجعيون - حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك - الهرمل، والبقاع الغربي - راشيا.

وفيما يتعلق ببيروت فيتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى -	الأشرفية - الرميل - الصيفي.
الدائرة الثانية -	الباشورة - المدور - المرفأ.
الدائرة الثالثة -	ميناء الحصن - عين المريسة - المزرعة - المصيطبة
	- رأس بيروت - زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً - وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين ٤ ، ٥ واللتين نصتا على:

”٤ - تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

”٥ - إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين...“.

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

- حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه فيما قد يطرأ من خلافات أيما كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان. بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يُشكل ضماناً لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات للقضاء اللبناني.
- يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.
- خامساً - إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.
- تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.
- تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار/مايو لسنة ٢٠٠٨، من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر.